

بيان صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان يرحب فيه بقرار رئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، الخاص بإلغاء التقاعد المالي لموظفي القطاع الحكومي في قطاع غزة، معتبراً أن هذا القرار الصائب يُنصف هؤلاء الموظفين، ومن شأنه الحد من معاناتهم التي استمرت نحو عامين*

٢٠٢٠/٣/٣٠

رحب المركز الفلسطيني لحقوق الانسان بقرار رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية، الخاص بإلغاء التقاعد المالي لموظفي القطاع الحكومي في قطاع غزة. ويرى المركز أن هذا القرار الصائب يُنصف هؤلاء الموظفين، ومن شأنه الحد من معاناتهم التي استمرت نحو عامين. وقد صرح د. محمد اشتية في مؤتمر صحفي، عُقد يوم أمس الأحد ٢٩/٣/٢٠٢٠، أن الحكومة قررت، وبتوجيه من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلغاء التقاعد المالي لموظفي قطاع غزة ابتداءً من الشهر القادم (أبريل)، مشيراً إلى أن التقاعد سيكون اختيارياً لمن يريد من الموظفين. وأضاف "من المهم لنا المساواة بين أبناء الوطن الواحد".

وكانت الحكومة السابقة قد أحالت في عام ٢٠١٧ نحو ٦٠٠٠ موظف من قطاع غزة للتقاعد المبكر، وذلك ضمن سلسلة من الاجراءات شملت قطع رواتب مئات الموظفين على خلفيات سياسية، وخصوصاً على رواتب عموم الموظفين الحكوميين.

ويعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان التقاعد المالي إجراء غير قانوني، وهو أحد أشكال التقاعد القسري المفروض من الحكومة، ويتقاضى بموجبه الموظف راتباً تقاعدياً من وزارة المالية دون احواله لهيئة التأمين والمعاشات، وهي الجهة المختصة بالمتقاعدين. وقد استهدف التقاعد المالي موظفين على رأس عملهم، رغم عدم بلوغهم السن القانوني للتقاعد، ودون النظر إلى المدة الزمنية القانونية للتقاعد. ويتعارض ذلك مع قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨، الذي نص في المادة (١٠١) منه على أن إحالة الموظف للتقاعد المبكر يكون في حالتين، إما بطلب الموظف نفسه، أو كعقوبة تأديبية.

إن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، إذ يثمن قرار رئيس الوزراء، الخاص بإلغاء التقاعد المالي لموظفي القطاع الحكومي في قطاع غزة، فإنه يأمل أن يتبع ذلك مزيد من القرارات الهادفة إلى تحسين الأوضاع في قطاع غزة، الذي يشهد أزمات متتالية منذ ١٣ عاماً بسبب الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي.

* المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (غزة)

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>